



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَان

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية  
حزيران / ٢٠٢٦

MONTHLY BULLETIN  
JUNE / 2026

## إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة  
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٥

أبحاث ودراسات

٣١

أخبار إقتصادية محلية

٣٣

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



## حين يقول القضاء إن الحقوق لا تُمحي بقرار

في خضمّ النقاش الدائر حول قانون إصلاح وضع المصارف في لبنان وإعادة تنظيمها (المعروف بقانون إعادة هيكلة المصارف) وقانون الانتظام المالي واسترداد الودائع (المعروف بقانون الفجوة المالية)، صدر قرار مفصلي عن مجلس شوري الدولة، لا يجب التعامل معه كخبر قانوني عابر، بل كرسالة واضحة في قلب الأزمة.

القرار لا يردّ الودائع غداً، ولا يحلّ وحده الأزمة المالية. لكنه يقول أمراً أساسياً يجب أن يسمعه الجميع: لا يمكن شطب الودائع.

ولا يمكن إلغاء الديون بكلمة في محضر.

ولا يمكن تحويل أموال المصارف والمودعين إلى خسائر تُمحي من الدفاتر وكأنها لم تكن. لقد حاولت الدولة إعادة فتح ملف قرار مجلس شوري الدولة الصادر في ٦ شباط ٢٠٢٤، والذي أبطل قرار مجلس الوزراء المتعلق بإلغاء جزء من التزامات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية تجاه المصارف. لكن مجلس شوري الدولة ردّ طلب إعادة المحاكمة، فأصبح القرار السابق أكثر ثباتاً ووضوحاً. وهنا تكمن أهمية القرار بالنسبة إلى المودعين والقطاع المصرفي والاقتصاد ككل.

### أولاً: الوديعة ليست رقماً محاسبياً

منذ بداية الأزمة، جرى التعامل مع الودائع أحياناً كأنها أرقام قابلة للتعديل، أو خسائر قابلة للتوزيع. لكن الحقيقة أبسط من ذلك بكثير: الوديعة حق.

والحق لا يختفي لأن الدولة تأخرت في المعالجة.

ولا يُشطب لأن الفجوة كبيرة.

ولا يتحول إلى عبء على صاحبه لأنه وثق بالدولة وبمصرفها المركزي.

هذه هي الرسالة الأولى التي يجب أن تُفهم من قرار مجلس شوري الدولة.

### ثانياً: لا أحد ينكر حجم الأزمة. لكن الأزمة لا تبرّر محو الحقوق

نعم، الأزمة غير مسبوقة.

ونعم، الخسائر كبيرة.

ونعم، المعالجة تحتاج إلى قوانين استثنائية وغير تقليدية.

لكن الاستثناء لا يعني الفوضى.



والأزمة لا تعني أن يصبح كل شيء مباحاً. والحاجة إلى الحل لا تعني أن يُهمل المودع والمصرف نتائج خيارات لم يكونا وحدهما مسؤولين عنها. مجلس شورى الدولة لم يقل إن الدولة لا تستطيع وضع إجراءات استثنائية في زمن الأزمة. لكنه قال بوضوح إن لهذه الإجراءات حدوداً. وأهم هذه الحدود أن أي مساس بحقوق الناس والمصارف يجب أن يكون بقانون واضح، وبآلية تعويض واضحة، لا بقرار يزيل الالتزام وكأنه لم يكن.

### ثالثاً: لا تعافياً حقيقياً من دون احترام الملكية

قد يعتقد البعض أن اختصار الطريق يكون بنقل جزء من التزامات الدولة ومصرف لبنان، عبر تحميله للمصارف.

لكن هذه المقاربة لا تبني تعافياً. إنها تبني أزمة ثقة جديدة.

فالاقتصاد لا يقوم على إلغاء الحقوق، بل على احترامها. والوديعة تبقى وديعة، سواء كانت وديعة فرد أو وديعة مصرف لدى مصرف لبنان.

والقطاع المصرفي لا يُعاد بناؤه إذا جرى ضرب ما تبقى من الثقة فيه.

والمودع لا يعود إلى المصرف إذا شعر أن حقه يمكن أن يُوحى بقرار.

من هنا، فإن حماية الملكية ليست مسألة قانونية مجردة. إنها شرط اقتصادي.

ومن دونها، لا ودائع جديدة، ولا استثمارات جديدة، ولا خروج فعلي من اقتصاد الكاش.

### رابعاً: الدولة لا تستطيع معالجة الفجوة بإنكار التزاماتها

الفجوة المالية لا تُعالج بالإنكار.

ولا تُعالج بإلغاء التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف.

ولا تُعالج باعتبار أن المصارف قادرة وحدها على حمل عبء نظامي تراكم على مدى سنوات.

المطلوب ليس الهروب من الحقيقة، بل مواجهتها.

وهذا يعني تحديد المسؤوليات بوضوح:

- ما هي مسؤولية الدولة؟
  - ما هي مسؤولية مصرف لبنان؟
  - ما هي مسؤولية المصارف؟
  - وكيف يمكن إعادة أكبر قدر ممكن من الودائع دون تدمير ما تبقى من القطاع المصرفي؟
- أي قانون لا يجيب عن هذه الأسئلة بواقعية وعدالة، سيبقى دونه عقبات عند التنفيذ.

**خامساً: القرار يضع حدوداً لمسار القوانين المقبلة**

أهمية قرار مجلس شوري الدولة لا تنحصر في الماضي.

بل تمتد إلى ما يجري التحضير له اليوم.

فكل مشروع قانون يتناول الودائع أو الفجوة أو التزامات مصرف لبنان يجب أن يأخذ في الاعتبار مبدأً أساسياً:

لا يمكن بناء حلٍّ عادل على قاعدة محو حقوق المصارف.

يمكن إعادة الجدولة.

يمكن تنظيم السداد.

يمكن وضع آليات طويلة الأمد.

لكن لا يمكن تحويل وديع المصارف لدى مصرف لبنان إلى خسائر بلا تعويض. ثم القول إننا عالجنا الأزمة.

**في الخلاصة**

قرار مجلس شوري الدولة ليس تفصيلاً قانونياً.

إنه تذكير بأن الحقوق لا تُمحي بالقرارات الإدارية، ولا يمكن أن نقول للمودع وللمصارف: «خسرتم حقكم

لأن الدولة ومصرف لبنان تعثراً». يجب أن توضع خطة تعترف بالحقوق، وتصارع الناس بالإمكانات،

وتوزع المسؤوليات بعدالة، وتحافظ في الوقت نفسه على ما تبقى من قدرة القطاع المصرفي

على النهوض.

فالودائع لا تُستردّ بالشعارات، بل بخطة واضحة تُحدّد المسؤوليات وتحمل كل جهة ما يترتب

عليها.

بقلم الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

## التقرير الإقتصادي

نيسان 2026

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاسة

المتقاسة باليرة ٤٨٥٢ شيكاً بقيمة ٧٢٣٦ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ١٠٣٦٣ شيكاً بقيمة تخطت الـ ١٢٥ مليون دولار أميركي. وبذلك، يكون عدد الشيكات باليرة قد ازداد بـ ٩٥٧٨ شيكاً وبمقدار ١٢٩٤٤ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، وكذلك ازداد عدد الشيكات بالعملات

في نيسان ٢٠٢٦، وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ الذي يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh باليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي، بلغ عدد الشيكات

### جدول رقم 1

#### تطور الشيكات المتقاسة والصادرة عن حسابات Fresh في الثلث الأول من السنوات

2026-2024

2026	2025	2024	
			الشيكات باليرة
14527	4949	2023	- العدد
22452	9508	3404	- القيمة (مليار ليرة)
1546	1921	1683	- متوسط قيمة الشيك (ملايين الليرات)
			الشيكات بالعملات الأجنبية
38634	15449	4209	- العدد
490,1	213,1	59,9	- القيمة (مليون دولار)
12686	13793	14230	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

٤٢٢٨ مليار ليرة في نيسان ٢٠٢٥، وارتفعت بنسبة ١١,٣٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥. وبلغت قيمة الشيكات المتقاسة بالعملات الأجنبية ٤٢ مليون دولار مقابل ٢٣ مليون دولار وأيضاً ٤٢ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٥٩,٦٪ في الثلث

الأجنبية بـ ٢٣١٨٥ شيكاً بقيمة ٢٧٧,٠ مليون دولار.

أما بالنسبة لحركة مقاصة الشيكات الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh، بلغت قيمة الشيكات المتقاسة باليرة اللبنانية ٥٢٠٨ مليارات ليرة في نيسان ٢٠٢٦ مقابل ٥٤٨٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبق

## جدول رقم 2

تطور الشيكات المتقاصة الصادرة عن حسابات غير مصنفة Fresh في الثلث الأول من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023	
				الشيكات بالليرة
23	36	67	140	- العدد (آلاف)
21807	19592	23624	17963	- القيمة (مليار ليرة)
948130	544222	352597	128307	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
4	4	8	52	- العدد (آلاف)
120	297	581	1688	- القيمة (مليون دولار)
30000	74250	72625	32462	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

المذكورة. وتوزعت الواردات السلعية في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٤,٠% من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات وبلغت حصتها ١٨,٨%، ثم كل من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية ومنتجات الصناعة الكيميائية (٨,٦%)، فمعدات النقل (٦,٥%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١١,٩% من مجموع الواردات،

الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

### حركة الاستيراد

في آذار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٦٢٢ مليون دولار مقابل ١٨٦١ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٥٤٤ مليون دولار في آذار ٢٠٢٥. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد ازدادت بنسبة ٢٢,٩% في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان بنسبة ٧,٠% في الفترة

## جدول رقم 3

الواردات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغير	2026	2025	2024	2023	
%، 2026-2025					
22,9+	5380	4378	3972	4239	الواردات السلعية (مليون دولار)
7,0-	3501	3764	2903	2795	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

سبقة، كما تراجعَت الكمّيات المصدّرة بنسبة ١٥,٩٪ في الفترة المذكورة.

وتوزّعت الصادرات السلعية في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٠,٠٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٩,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٥,٠٪)، ثمّ الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (٨,٣٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الفصل

لتأتي بعدها سويسرا (٩,٧٪)، ثمّ كلّ من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (٧,٧٪)، فمصر (٧,٢٪).

#### حركة التصدير

في آذار ٢٠٢٦، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٠٥ ملايين دولار، مقابل ٢٢٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه ٣٠٩ ملايين دولار في آذار ٢٠٢٥. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٣٢,٥٪ في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي

#### جدول رقم 4

#### الصادرات السلعية في الفصل الأول من السنوات 2026-2023

نسبة التغيّر % ، 2026-2025	2026	2025	2024	2023	
32,5-	631	935	731	732	الصادرات السلعية (مليون دولار)
10,8-	339	380	394	402	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بحوالي ٤٨٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بحوالي ٣٣٤ مليون دولار. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد تراجعت بحوالي ٦٠٣٩ مليون دولار في آذار ٢٠٢٦، وازدادت بقيمة ٢٤٧٤ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥.

أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب، فقد ارتفعت بحوالي ٢٢٩ مليون دولار في شهر نيسان ٢٠٢٦، وبحوالي ١٤٩ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل ارتفاعها بحوالي ١٧٢٣ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٥.

#### قطاع البناء

في نيسان ٢٠٢٦، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتيّ المهندسين في بيروت والشمال حوالي ٥٩٠ ألف متر

الأول من العام ٢٠٢٦، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٣,٩٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٠٪)، ثمّ سوريا (٧,٠٪)، فسويسرا (٥,٧٪)، فمصر (٤,٧٪).

#### الحسابات الخارجية

في آذار ٢٠٢٦، بلغ عجز الميزان التجاري ١٤١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١٦٤١ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٢٣٥ مليون دولار في آذار ٢٠٢٥. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى ٤٧٤٩ مليون دولار في الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ مقابل عجز قدره ٣٤٤٣ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

في نيسان ٢٠٢٦، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ٨١٦ مليون دولار، نتيجة ارتفاع كلّ من صافي

جدول رقم 5

مساحات البناء المرخص بها في الثلث الأول من السنوات 2026-2023

2026	2025	2024	2023
2576	2351	1979	1526

مساحات البناء الإجمالية (ألف م<sup>2</sup>)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٨٥ ألف طن في شباط ٢٠٢٦ مقابل ١٦٤ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٥٩ ألف طن في شباط ٢٠٢٥. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد سجّلت انخفاضاً نسبته ١٦,٦% في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

قطاع النقل الجوي

في نيسان ٢٠٢٦، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ١٣٤٨ رحلة، كما بلغ عدد الركاب القادمين ٧٢٣٩٣ شخصاً وعدد المغادرين ٧٨٧٣٥ شخصاً وعدد الركاب العابرين ١٨ شخصاً. وعلى صعيد حركة

مربع (م<sup>2</sup>)، مقابل ٤٤٢ ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و٦١٨ ألف م<sup>2</sup> في نيسان ٢٠٢٥. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٩,٦% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥.

- في نيسان ٢٠٢٦، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري ١٨٣٩,٧ مليار ليرة مقابل ١٣٩٩,٦ ملياراً في الشهر الذي سبق و٢٦٤٦,١ مليار ليرة في نيسان ٢٠٢٥، لتتخفّف بذلك بنسبة ١,١% في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 6

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الثلث الأول من العامين 2026-2025

التغيّر، %	2026	2025	
23,6-	11412	14945	حركة الطائرات (عدد)
	51,2	51,3	منها: حصة الميديل ايست، %
40,9-	567979	961297	حركة القادمين (عدد)
	50,7	50,9	منها: حصة الميديل ايست، %
23,7-	677325	888012	حركة المغادرين (عدد)
	53,4	52,6	منها: حصة الميديل ايست، %
-	1232	210	حركة العابرين (عدد)
19,7-	15986	19906	حركة شحن البضائع (طن)
	35,0	30,1	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

٤٠,٩%، وحركة المغادرين بنسبة ٢٣,٧%، وعدد الرحلات بنسبة ٢٣,٦%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١٩,٧%، وبالطبع نتج هذا التراجع عن الحرب الإقليمية الدائرة منذ نهاية شباط ٢٠٢٦.

الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرّغة ١٦٨٦ طناً مقابل ٧٢٢ طناً للبضائع المشحونة. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٥، تراجعت كلّ من حركة القادمين بنسبة

حركة مرفأ بيروت

في آذار ٢٠٢٦، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٩٩ باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه ٤٦٢١٦٩ طناً والمشحونة ٥٧٥٨٤ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٧١٩٣ مستوعباً. وفي الفصل الأول من العام ٢٠٢٦ وبالمقارنة مع الفصل ذاته من العام ٢٠٢٥، ازداد كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١٤,٩٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٥,٢٪، في حين تراجع عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ١٥,٣٪ وحجم البضائع المشحونة بنسبة ٢,٨٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان ٢٠٢٦، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٣,٠٤٪ قياساً على الشهر الذي سبق، فيما ارتفع بنسبة ٢٠,٠٢٪ قياساً على نيسان ٢٠٢٥، حيث سجّلت جميع بنود المؤشر، باستثناء الاتصالات، ارتفاعاً بنسب متفاوتة. وجاءت الزيادة الأبرز في كل من بند الاستجمام والتسليّة والثقافة وبند التعليم ثم النقل فالمسكن والمواد الغذائية والمشروبات غير الروحية.

بورصة بيروت

في نيسان ٢٠٢٦، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٣٢٦٠٥٨ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ١٧,٥ مليون دولار مقابل تداول ٦٨١٧٧٠ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٧,٥ ملايين دولار في الشهر الذي سبق (١٨٨٩٨٥ سهماً متداولاً بقيمة ١١,٩ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٥). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية ١٨٤٤٣ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ١٨٢٦٤ مليون دولار في نهاية آذار الماضي (٢١١٥١ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥). وفي نيسان ٢٠٢٦، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بحوالي ٩٨,٢٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة قاربت ١,٨٪، فيما كانت حصة القطاع الصناعي معدومة. وعند مقارنة حركة البورصة في الثلث الأول من العامين ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ يتبيّن الآتي:  
- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٥,٤ ملايين سهم إلى ٣,٣ ملايين.  
- ارتفاع قيمة التداول من ٨١,٥ مليون دولار إلى ١١٨,٣ مليوناً.

الملحق الإحصائي  
الوضع الاقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الفصل الأول من العام 2026

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
13.8	87	الإمارات العربية المتحدة	11.9	641	الصين
9.0	57	تركيا	9.7	523	سويسرا
7.0	44	سورية	7.7	416	الإمارات العربية المتحدة
5.7	36	سويسرا	7.7	415	المملكة العربية السعودية
4.6	29	مصر	7.2	389	مصر
4.4	28	العراق	6.8	367	اليونان
4.1	26	الأردن	5.6	299	إيطاليا
3.2	20	ألمانيا	5.6	299	الولايات المتحدة الأمريكية
2.7	17	ساحل العاج	3.5	188	ألمانيا
2.5	16	الولايات المتحدة الأمريكية	3.5	187	تركيا
2.1	13	قطر	2.1	114	فرنسا
2.1	13	جمهورية كوريا	2.1	113	البرازيل
1.9	12	كونغو	1.5	83	المملكة المتحدة
1.9	12	إيطاليا	1.5	80	الهند
1.7	11	اليونان	1.4	73	الاتحاد الروسي
1.7	11	الصين	1.4	73	اليابان
31.5	199	دول أخرى	20.8	1120	دول أخرى
100.0	631	مجموع الصادرات السلعية	100.0	5380	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي  
(مليون دولار)

2026			2025			2024	2023	2022	2021	الشهر/العام
المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع	المصارف والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان*	المجموع					
5744.7	202.5	5542.2	2208.3	283.4	1925.0	(111.0)	(461.5)	(353.0)	(410.6)	كانون الثاني
1960.8	142.9	1817.9	919.1	166.0	753.1	89.6	2099.7	(601.8)	(340.6)	شباط
(6038.9)	(70.0)	(5969.0)	2240.9	90.9	2150.0	1629.9	(463.5)	(518.5)	(95.9)	آذار
816.4	334.3	482.2	2474.2	266.3	2207.8	1160.7	62.3	(229.4)	(546.0)	نيسان
			300.8	83.0	217.8	471.0	(5.6)	(402.3)	(180.7)	أيار
			352.2	250.1	102.1	(536.0)	(88.2)	(474.1)	(238.3)	حزيران
			424.8	85.4	339.4	1131.5	(217.2)	(207.7)	38.7	تموز
			1149.5	(55.8)	1205.4	1271.1	145.1	(314.3)	(592.8)	أب
			3824.8	43.8	3781.0	1358.2	470.2	48.5	784.6	أيلول
			1934.3	41.6	1892.7	1748.8	(81.2)	192.8	(154.4)	تشرين الأول
			1500.1	64.7	1435.5	(984.4)	185.6	(354.4)	159.9	تشرين الثاني
			2231.6	215.7	2015.9	(789.5)	591.3	17.1	(384.4)	كانون الأول
2482.9	609.7	1873.3	19560.7	1535.1	18025.7	6439.9	2237.0	(3197.1)	(1960.5)	المجموع العام

المصدر: مصرف لبنان

\* تعكس التغيرات في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع/الانخفاض في قيمة الذهب. ملاحظة عامة: لم تعد مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه الذهب بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ فيما استثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م²)

نيسان 2025 - نيسان 2026

المحافظات	نيسان 25	النسبة (%)	نيسان 26	النسبة (%)
بيروت	13701	2.22	23650	4.01
جبل لبنان	277979	44.98	294014	49.82
البقاع	64653	10.46	41721	7.07
الشمال (1)	1902	0.31	4546	0.77
الشمال (2)	96455	15.61	179917	30.48
الجنوب	102448	16.58	41285	6.99
النيطية	60814	9.84	5078	0.86
المجموع	617952	100.00	590211	100.00

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي  
نيسان 2025 - نيسان 2026

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع العام	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور		استيراد	تصدير	المجموع
نيسان 25	2270	2269	4539	283034	311735	594769	77	3940	1338	5278	
نيسان 26	676	672	1348	72393	78735	151128	18	1686	722	2408	
التغير %	-70.2	-70.4	-70.3	-74.4	-74.7	-74.6	-76.6	-74.6	-46.0	-54.4	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت  
أذار 2025 - آذار 2026

التغير %	أذار 2026	أذار 2025	
-23.3	99	129	عدد البواخر
-6.1	462169	491961	البضائع المفرغة (طن)
-12.8	57584	66032	البضائع المشحونة (طن)
6.2	17193	16186	المستوعبات المفرغة
56.7	5519	3523	عدد السيارات المستوردة

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

## ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

في العام ٢٠٢٥، بحسب بيانات وزارة المالية، حققت المالية العامة فائضاً أولياً بقيمة ١٥٧٤٢٨ مليار ليرة (١,٨ مليار دولار) وما نسبته ٤,٩% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي التفصيل، بلغت المقبوضات الإجمالية ٥٥٤٣٥١ مليار ليرة (٦,٢ مليارات دولار) مقابل ٤٢٤١٠٩ مليارات (٤,٧ مليارات دولار) للمدفوعات الإجمالية، ما أدى إلى تحقيق فائض إجمالي بقيمة ١٣٠٢٤٢ مليار ليرة (١,٥ مليار دولار). وبيّنت أرقام المالية العامة الفعلية للعام ٢٠٢٤ الصادرة عن وزارة المالية، أن المقبوضات الفعلية

بلغت ٣٤٨٢٣٣ مليار ليرة (أي ما يعادل ٣,٨٩ مليارات دولار)، توزعت على الإيرادات الضريبية بنسبة ٧٣% مقابل ١٥% للإيرادات غير الضريبية و١٢% لمقبوضات الخزينة. فيما بلغت المدفوعات الإجمالية الفعلية حوالي ٣٤٥٠٠٠ مليار ليرة (أو ما يعادل ٣,٨٥ مليار دولار) في العام المذكور. وعليه، تكون الخزينة حققت فائضاً إجمالياً بقيمة ٣٢٣٣ مليار ليرة في كامل العام ٢٠٢٤. وفي حال عدم احتساب تسديد الفوائد وأقساط ديون خارجية، يكون قد تحقّق فائض أولي فعلي بقيمة ٣٨٣٢٧ مليار ليرة (حوالي ٤٢٨ مليون دولار) في العام ٢٠٢٤.

## جدول رقم ٧

### المالية العامة (المبالغ بمليارات الليرات اللبنانية)

2025	2024	2023	2022	
554,351	348,233	236,537	34,758	المقبوضات الإجمالية
424,109	345,000	204,000	49,241	المدفوعات الإجمالية
130,242	3,233	32,537	14,483-	الرصيد العام
157,428	38,327			الرصيد الأولي
89,500	89,500	85,500	1,508	سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أمريكي

المصدر: وزارة المالية

**سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية**  
في نيسان ٢٠٢٦، واصلت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تراجعها وبلغت ٤٣٨٩٠ مليار ليرة في نهاية الشهر المذكور مقابل ٤٤٧٤٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٤٧٨٤٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. ويعود الانخفاض المتواصل إلى التوقّف عن إصدار أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية، مقابل استحقاقات سندات من الفئات المختلفة، وقد بلغت الاستحقاقات حوالي ٣٩٥٧ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢٦.

يذكر أن وزارة المالية توقفت منذ الشهر الأخير من العام ٢٠٢١ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة الشهرية مع تفاصيلها وتوزّعها. وكانت دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، نشرت أرقاماً مقتضبة عن العام ٢٠٢٣ بيّنت أن المدفوعات الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار.

أما بخصوص الدين العام، وفي انتظار صدور الأرقام الرسمية المحدثة من وزارة المالية، نكتفي بعرض تطورات محفظة سندات الخزينة بالليرة المتوافرة شهرياً. ويمكن الاطلاع على المعطيات الرسمية المنشورة المتعلقة بالدين العام (لغاية كانون الثاني ٢٠٢٣) في الملحق الإحصائي أدناه.



جدول رقم ٨  
توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	
100,00	2,96	58,32	21,96	9,86	6,90	ك 1 2025
100,00	3,17	61,56	19,96	8,38	6,93	آذار 2026
100,00	3,23	61,15	20,24	8,31	7,07	نيسان 2026

المصدر: بيانات مصرف لبنان

الملحق الإحصائي  
التطورات في الدين العام

توزيع سندات الخزينة حسب المكتتبين  
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

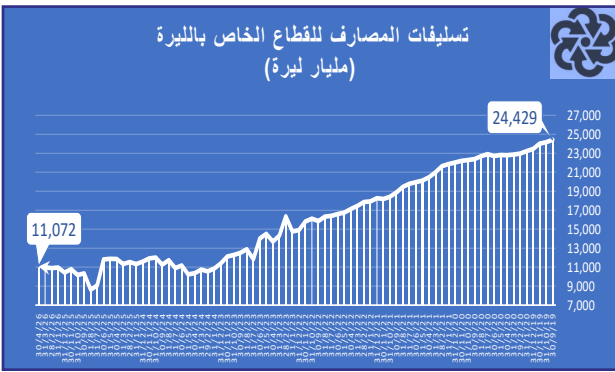
الدين العام في نهاية الفترة  
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	النسبة (%)	ك21-1	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملات الأجنبية (مليون دولار أميركي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

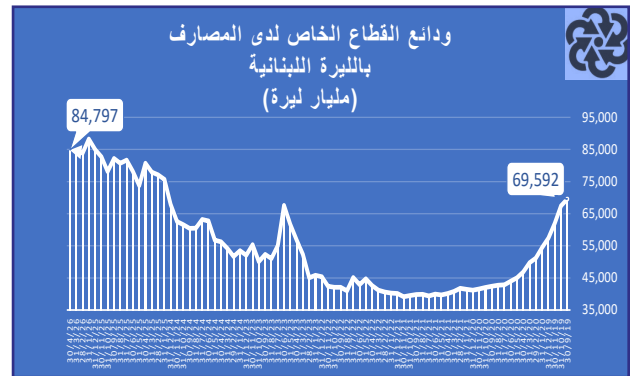
المصدر : مصرف لبنان

## ثالثاً: التطورات المصرفية والنقدية

نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ١٠٩٧٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ١٠٤٢٢ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. وتُذكر بأن هذه التسليفات عرفت منحى تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة، مع حصول بعض الزيادات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

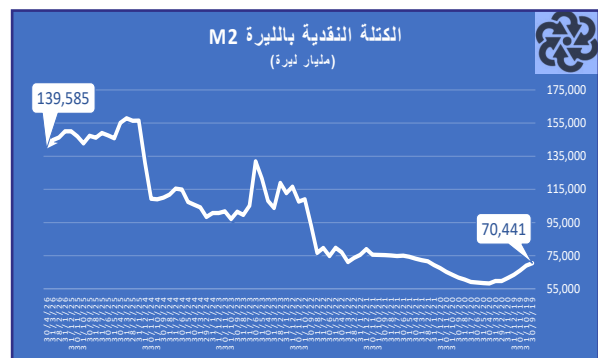


• **الودائع والتسليفات بالليرة**  
تراجعت وودائع القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٨٤٧٩٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٨٥٤٠٤ مليارات ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ٨٤٩٧٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥. في حين ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالليرة قليلاً إلى ١١٠٧٢ مليار ليرة في



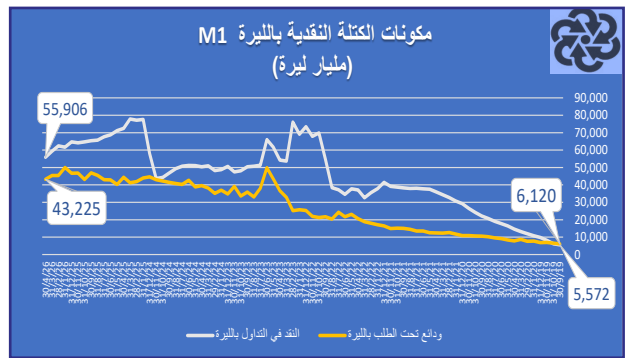
• **الكتلة النقدية بالليرة**  
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات الكتلة النقدية بالليرة M٢، إلى ٥٥٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٥٩٣٩٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و ٦٤٧١١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

كما تراجعت الكتلة النقدية بالليرة M٢، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٣٩٥٨٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦ مقابل ١٤٤٧٢٦ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ١٥٠٠٣٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٣,١٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ١٢,٩٪ في نهاية الشهر الذي سبقه. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• **وبقيت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة شبه مستقرة** بحيث بلغت ٧٣٧٨ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٧٤٠٣ مليارات ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ٧٣٥٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

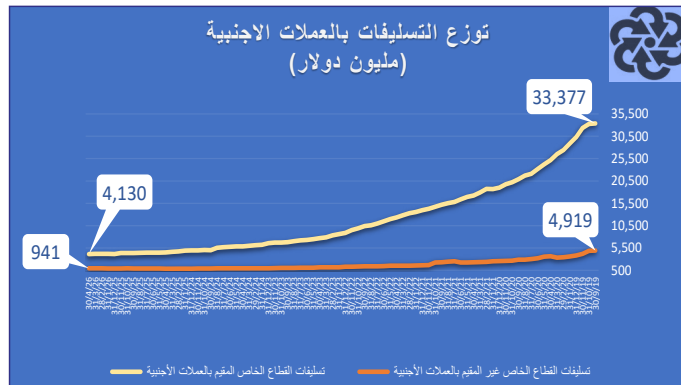
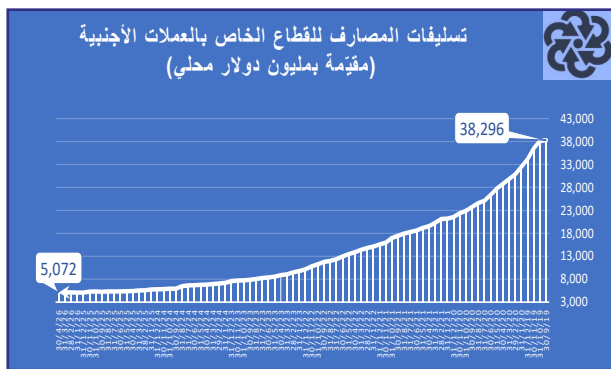


دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، وتوزعت بين حوالي ٤,١٣ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩٤ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، مقابل ٥,١١ مليارات دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ٥,٠٨ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٠٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه.

• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية  
تراجعت وودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٥,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٨٥,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ٨٦,٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥، مع العلم أنّها تتضمن وودائع ال-Fresh.

من جهتها، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية حوالي ٥,٠٧ مليارات

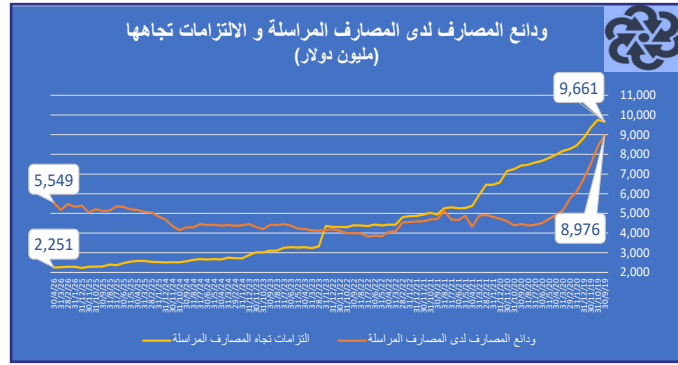


بقيت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة مستقرّة على ٢,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، شأنها في نهاية الشهر الذي سبقه.

• تراجعت وودائع المصارف التجارية بالليرة وبالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان الصافية من الخسائر الائتمانية المتوقّعة (ECL) إلى ٧٦,٠ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٧٦,٣ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠٢٦ و ٧٧,٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

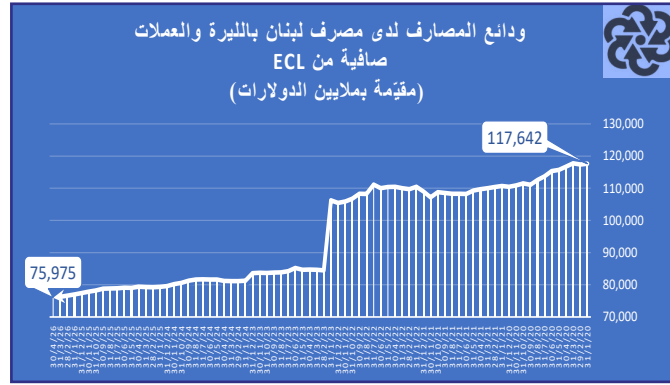
• استقرّت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنّات، على حوالي ٢,٢ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦ كما في نهاية آذار ٢٠٢٦، مقابل ٢,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• ارتفعت وودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى حوالي ٥,٥ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٥,٢ مليارات دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، في حين



• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في كانون الأول ٢٠٢٥.

• بلغت حسابات رأس المال حوالي ٤,٨ مليارات دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في كانون الأول ٢٠٢٥.



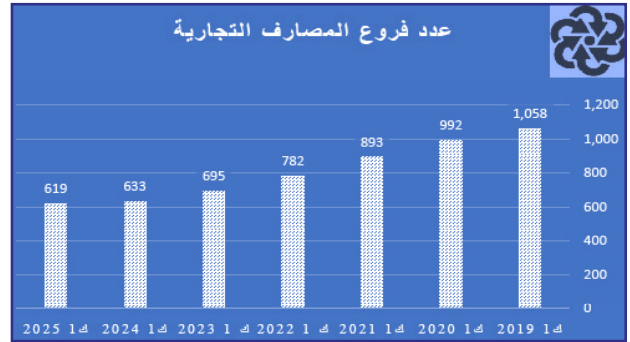
• بقيت القيم الثابتة المادية مستقرّة على حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.

• بقيت القيم الثابتة المادية مستقرّة على حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٦، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥.



• معدلات الفوائد معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية نيسان ٢٠٢٦، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة وبلغت ٦,٦٣٪ مقابل ٦,٦٤٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٧٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٥). وفي نهاية نيسان ٢٠٢٦، بلغ متوسط عمر المحفظة

• عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦١٩ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (آخر المعطيات المتوافرة) مقابل ٦٣٣ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٤ و ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٢٦٨٤ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٥ (وهو رقم قابل للتعديل).



المصدر: مصرف لبنان

٢٠٢٦ مقابل ٩,٨٠٪ في الشهر الذي سبق (٧,٣٥٪ في نيسان ٢٠٢٥).

على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقد بلغ ٨٠٪ بالحد الأقصى في نيسان ٢٠٢٦، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٤٤,٣٥٪ مقابل ٨٠,٣٩٪ في الشهر الذي سبق و٣٩,٣١٪ في نيسان ٢٠٢٥. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

#### الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان ٢٠٢٦، بقي متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان شبه مستقر وبلغ ٠,١١٪ مقابل ٠,١٠٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٤٪ في نيسان ٢٠٢٥)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٤,١٣٪ في نيسان ٢٠٢٦ مقابل ٤,٧٨٪ في الشهر الذي سبق (٣,٦٩٪ في نيسان ٢٠٢٥).

٨٠٨ أيام (٢,٢٢ سنة) مقابل ٨٢٤ يوماً (٢,٢٦ سنة) في نهاية آذار الماضي و٨٥٨ يوماً (٢,٣٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٥.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

#### الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان ٢٠٢٦، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٣,٩٩٪ مقابل ٣,٦٦٪ في الشهر الذي سبق (١,٩٣٪ في نيسان ٢٠٢٥)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٨,٤٣٪ في نيسان

### جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2026	آذار 2026	نيسان 2025	
3,99	3,66	1,93	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
8,43	9,80	7,35	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
44,35	80,39	39,31	المعدل المثقّل للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

نهاية الشهر الذي سبق و٤١,٤ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٥.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

يُذكر أن المصرف المركزي أدخل منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي

موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية في نهاية نيسان ٢٠٢٦، بلغت موجودات مصرف لبنان الخارجية ٥٤,٣ مليار دولار مقابل ٥٣,٨ مليار دولار في

## جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2026	آذار 2026	نيسان 2025	
0,11	0,10	0,04	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
4,13	4,78	3,69	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

المصدرة من قبل الدولة اللبنانية، كما لا تشمل القروض الممنوحة بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

يحتفظ بها، والعملة الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظمات الدولية، فيما لا تتضمن موجوداته الخارجية كما أوردها محفظته من سندات اليوروبندز

## جدول رقم 11 موجودات مصرف لبنان الخارجية القيمة بهلايين الدولارات، نهاية الفترة

نيسان 2026	آذار 2026	ك 1 2025	نيسان 2025	
42708	42121	40375	30222	الذهب
5961	6095	7739	11013	العملة الأجنبية
5595	5564	4280	169	الأوراق المالية الأجنبية
54264	53780	52394	41403	المجموع

المصدر: مصرف لبنان





الملحق الإحصائي  
التطورات المصرفية والنقدية  
الميزانية المجهّزة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 25	ك 25	أذار 26	نيسان 26
<b>الموجودات</b>				
<b>الموفورات</b>	7113405	6934779	6830962	6805600
- أوراق نقدية	7168	6298	6391	5815
- ودائع لدى مصرف لبنان	7106236	6928481	6824570	6799785
<b>ديون على القطاع الخاص المقيم</b>	416416	382503	384318	380578
- بالليرات اللبنانية	11724	10280	10836	10930
- بالعملات الأجنبية	404692	372223	373482	369648
<b>ديون على القطاع العام</b>	215723	217270	201296	201468
منها: سندات بالليرة	8446	7357	7403	7378
سندات بالعملات	205476	208690	192952	192872
ديون مختلفة	1801	1224	941	1218
<b>موجودات خارجية</b>	926423	992180	1009181	1041101
- قروض على غير المقيمين	78954	82860	84216	84395
- قروض على مصارف غير مقيمة	463374	482636	462293	496653
- موجودات خارجية أخرى	222690	249073	248951	252519
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	64488	51071	83104	74347
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	96917	126539	130617	133188
<b>القيم الثابتة</b>	230158	353195	339133	339710
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	268149	261458	230147	228184
<b>موجودات غير مصنفة</b>	18410	14723	15626	18069
<b>المجموع</b>	<b>9188682</b>	<b>9156108</b>	<b>9010663</b>	<b>9014710</b>
<b>المطلوبات</b>				
<b>ودائع القطاع الخاص المقيم</b>	6068131	5887261	5812951	5800980
- ودائع بالليرة	77902	81724	81837	81178
- ودائع بالعملات الأجنبية	5990229	5805537	5731114	5719802
<b>ودائع القطاع العام</b>	57246	68188	60480	58931
<b>ودائع القطاع الخاص غير المقيم</b>	1896484	1916235	1904882	1906622
- بالليرات اللبنانية	2829	3248	3567	3619
- بالعملات الأجنبية	1893655	1912987	1901316	1903003
<b>التزامات تجاه المصارف غير المقيمة</b>	230961	199450	203269	201460
<b>سندات دين</b>	30600	31775	28995	28938
<b>الأموال الخاصة</b>	383232	440538	418731	427257
- أموال خاصة أساسية	351225	402452	378329	386795
- أموال خاصة مساندة	32007	38087	40402	40461
<b>مطلوبات غير مصنفة</b>	522027	612662	581355	590522
<b>المجموع</b>	<b>9188682</b>	<b>9156108</b>	<b>9010663</b>	<b>9014710</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكوّنات الميزانية المحزّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

وضعية مصرف لبنان  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 25	ك 25	آذار 26	نيسان 26
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	3690448	4306173	4315355	4355884
- ذهب	2704826	3613517	3769848	3822384
( مقيم بملايين د.أ)	(30222)	(40374)	(42121)	(42708)
- عملات أجنبية*	985622	692656	545507	533500
( مقيمة بملايين د.أ)	(11013)	(7739)	(6095)	(5961)
ديون على القطاع الخاص	327	324	312	330
سلفات للمصارف التجارية	40644	38749	38711	38477
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1000	959	940	937
سلفات للقطاع العام	1486716	1486943	1487026	1486716
فروقات القطع	2442038	1435989	1226868	1174048
محفظة الأوراق المالية	558873	959226	1072157	1074041
القيم الثابتة	643	717	686	694
عمليات السوق المفتوحة المؤجلة	155382	170558	177139	178641
أصول من عمليات تبادل أدوات مالية				
موجودات غير مصنفة	24714	6901	14256	15889
المجموع	8400786	8406538	8333450	8325658
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	79927	71525	66241	62301
ودائع المصارف التجارية	7389980	7210517	7077827	7060642
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	62720	67725	67125	67518
ودائع القطاع الخاص	4689	4270	4321	4865
التزامات تجاه القطاع العام	612326	772183	824778	834550
التزامات خارجية	165087	165210	164776	164930
( مقيمة بملايين د.أ)	(1845)	(1846)	(1841)	(1843)
الأموال الخاصة	62219	103484	103444	103444
مطلوبات غير مصنفة	23839	11624	24937	27408
المجموع	8400786	8406538	8333450	8325658

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

- بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وبموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة.

- استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية  
كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان 25	ك 25	آذار 26	نيسان 26
<b>الكتلة النقدية M1</b>	<b>116868</b>	<b>111444</b>	<b>104757</b>	<b>99130</b>
- النقد في التداول	72468	64711	59397	55906
- ودائع تحت الطلب بالليرة	44401	46733	45360	43225
<b>الكتلة شبه النقدية</b>	<b>6065392</b>	<b>5881575</b>	<b>5808040</b>	<b>5797110</b>
- ودائع أخرى بالليرة	38239	38585	39970	40455
- ودائع بالعملات الأجنبية	6027153	5842990	5768070	5756655
<b>سندات دين</b>	<b>30598</b>	<b>29658</b>	<b>28995</b>	<b>28938</b>
<b>النقد وشبه النقد</b>				
- بالليرات اللبنانية M2	155107	150030	144726	139585
- بالليرات والعملات M3	6212859	6022677	5941791	5925178
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	6220757	6027387	5946034	5929386
<b>عناصر التغطية :</b>				
<b>ديون صافية على الخارج</b>	<b>2327864</b>	<b>3375645</b>	<b>3524766</b>	<b>3598078</b>
- الموجودات بالذهب	2704826	3613517	3769848	3822384
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(376962)	(237872)	(245081)	(224306)
<b>وضعية القطاع العام المدينة</b>	<b>3936710</b>	<b>2753962</b>	<b>2482178</b>	<b>2419987</b>
- ديون صافية على القطاع العام	1494672	1317972	1255310	1245939
- فروقات القطع	2442038	1435989	1226868	1174048
<b>ديون على القطاع الخاص</b>	<b>505233</b>	<b>512861</b>	<b>515335</b>	<b>510825</b>
- بالليرات اللبنانية	14008	11035	11414	11663
- بالعملات الأجنبية	491225	501826	503921	499163
<b>مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)</b>	<b>(556948)</b>	<b>(619791)</b>	<b>(580488)</b>	<b>(603713)</b>
<b>المجموع</b>	<b>6212859</b>	<b>6022677</b>	<b>5941791</b>	<b>5925178</b>

المصدر : مصرف لبنان

\* ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤، أصبح احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأمريكي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت  
نيسان 2026

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الدولار الأميركي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	111944.97	114714.18	113791.40	113607.51
الجنيه الاسترليني	118166.85	121362.00	120534.91	120851.85
الين الياباني	560.15	565.35	562.08	561.90
الدولار الكندي	64300.60	65760.47	65165.31	65500.59
الدولار الأسترالي	61540.20	64305.75	63604.49	63947.75
اليورو	103175.60	105520.50	104778.70	104652.35

المصدر : مصرف لبنان

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	26 آذار				نيسان 26			
	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الاقفال
الجنيه الاسترليني	1.32	1.35	1.33	1.32	1.32	1.36	1.35	1.35
الين الياباني	157.00	159.87	158.67	159.66	158.31	159.78	159.20	159.28
الفرنك السويسري	0.77	0.80	0.79	0.80	0.78	0.80	0.79	0.79
اليورو	1.15	1.17	1.16	1.15	1.15	1.18	1.17	1.17
أونصة الذهب	4376.91	5332.50	4868.92	4668.88	4543.82	4841.42	4719.27	4621.92

المصدر : Bloomberg.com



## التجارة الخارجية في العام ٢٠٢٥

### إعداد: مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

واضحة إلى تحسّن الحركة الاقتصادية في لبنان في العام ٢٠٢٥. فعلى سبيل المثال، ازدادت قيمة الواردات من المنتجات المعدنية (المشتقات النفطية) بقيمة ٤٤٧ مليون دولار وبنسبة ١٠,٢٪ في العام ٢٠٢٥، وقد نتج ذلك عن ارتفاع الكمّيات المستوردة منها بنسبة ٢٥,٥٪ في حين تراجعت أسعار النفط العالمية بحوالي ١٣٪.

ولكن، ما يجدر التوقّف عنده هو أنّ قيمة الواردات السلعية ازدادت أيضاً بسبب زيادة قيمة الواردات من المعادن الثمينة وغير الثمينة بحوالي ١٣٨٥ مليون دولار، أي بحوالي ثلث الزيادة في إجمالي قيمة الواردات السلعية، تحت تأثير زيادة الكمّيات المستوردة والارتفاع الكبير في أسعار المعادن الثمينة في العام ٢٠٢٥، حيث لجأ قسم من المقيمين في لبنان إلى زيادة الاستثمار بالمعادن الثمينة مع الاتجاه التصاعدي لأسعارها.

### الواردات السلعية

بحسب المركز الآلي الجمركي، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى ٢١٠٧٦ مليون دولار في العام ٢٠٢٥، مقابل ١٦٩٠٢ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، أي بقيمة ٤١٧٤ مليون دولار وبنسبة ٢٤,٧٪، بعد تراجعها في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. وبذلك، تكون نسبة الواردات السلعية قد بلغت حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٢٥، وهي من النسب المرتفعة عالمياً، ما يتطلب في المرحلة الإصلاحية سلسلة من الإجراءات والمعالجات منها التركيز على تعزيز القدرات الإنتاجية المحليّة للحدّ من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة القابلة للإنتاج المحلي.

وبالعودة إلى ارتفاع قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠٢٥، فقد ارتبط بشكل رئيسي بارتفاع الكمّيات المستوردة وليس بعامل السعر بشكل عام، في إشارة

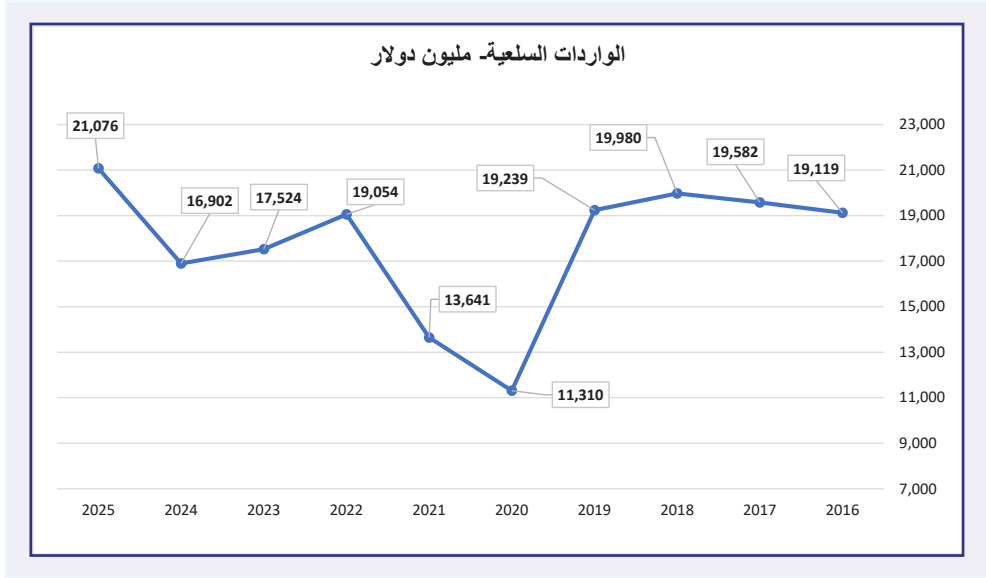
### الواردات السلعية

السنوات	القيمة - مليون دولار	نسبة التغير - %	الكمّيات - ألف طن	نسبة التغير - %
2021	13641	+20,6	12124	-10,0
2022	19053	+39,7	11540	-4,8
2023	17524	-8,0	11770	+2,0
2024	16902	-3,5	13034	+10,7
2025	21076	+24,7	15959	+22,4

المصدر: المركز الآلي الجمركي

لعلّ أبرزها «المنتجات المعدنية» التي تزن كثيراً وذلك بحوالي ١٨١٦ ألف طن وبنسبة ٢٥,٥٪. وحتى عند استبعاد بند «المنتجات المعدنية» من المجموع، تكون الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد ازدادت بالمتوسط بنسبة مهمّة بلغت ١٨,٧٪.

من جهتها، ازدادت الكمّيات المستوردة الإجمالية بنسبة كبيرة بلغت ٢٢,٤٪ في العام ٢٠٢٥ حيث بلغ حجمها ١٥٩٥٩ ألف طن. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ الغالبية القصوى من البنود الجمركية أي من أنواع السلع سجّل ارتفاعاً في الكمّيات المستوردة،



المصدر: المركز الآلي الجمركي

وللتجارة الخارجية، لجأ كبار المستوردين اللبنانيين إلى التمويل الذاتي و/أو إلى قنوات تمويل خارجية، أي إلى مصارف ومؤسسات مالية أجنبية عوضاً عن المصارف المحليّة لتمويل عمليات الاستيراد للسلع من الخارج. على أن يصار إلى تصدير العملات الأجنبية المحصّلة من عمليات البيع في الداخل إلى حسابات المستوردين أو القطاع الخاص المقيم بشكل عام لدى المصارف العاملة في الخارج لإعادة تغذية هذه الحسابات. ما يعني الاستعمال بشكل بسيط ومحدود للموجودات الخارجية لدى المصارف ومصرف لبنان لتسوية عمليات التجارة الخارجية الضخمة.

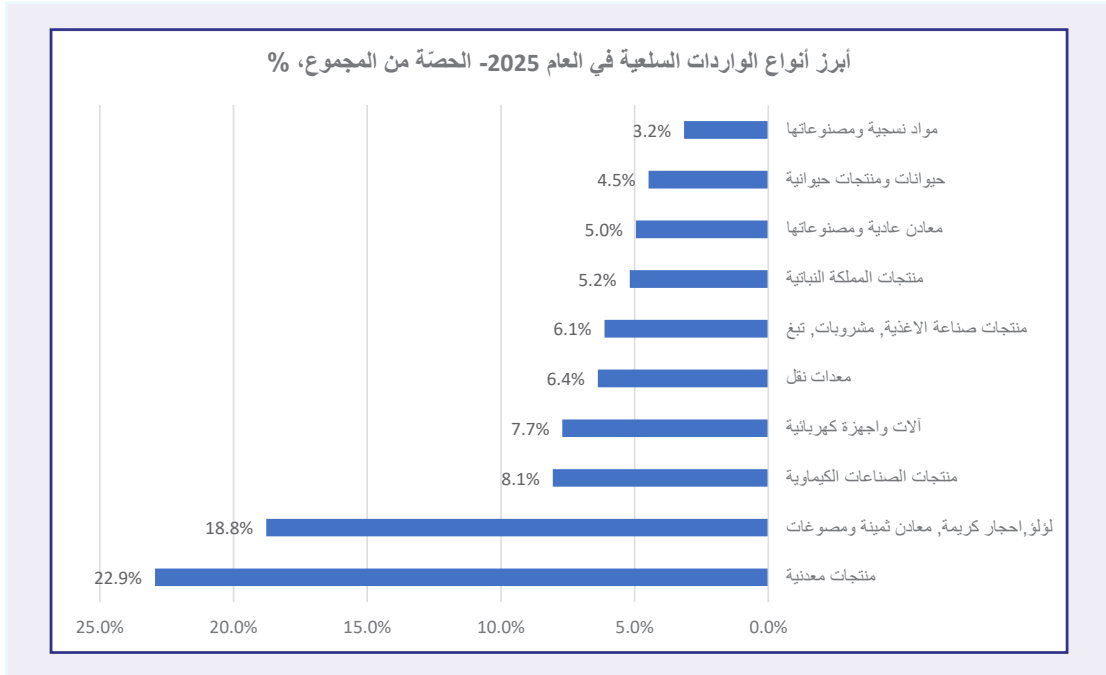
وهو اتجاه معاكس لما كان يحصل في السابق، أي قبل الأزمة، إذ كان يتمّ دفع فاتورة الاستيراد بشكل كبير من الحسابات المكوّنة لدى المصارف المحليّة ومن موجودات هذه المصارف الخارجية وغالباً عبر شراء المصارف العملات الأجنبية من مصرف لبنان، ما ينعكس

في الخلاصة، جاءت فاتورة الاستيراد مرتفعة جداً في العام ٢٠٢٥، وذلك تحت تأثير ارتفاع الكمّيات المستوردة وأيضاً ارتفاع أسعار المعادن الثمينة، وهي عادت منذ العام ٢٠٢٢ إلى المستويات التي كانت تسجّل تقريباً قبل الأزمة، لتتخطاها في العام ٢٠٢٥. من جهتها، لقد اقتربت حركة الاستيراد، التي تعكسها بشكل أدقّ الكمّيات المستوردة، من مستوياتها السابقة بحيث بلغت في العام ٢٠٢٥ نسبة ٨٨٪ من متوسّطها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ (٧٢٪ في العام ٢٠٢٤)، مع العلم أنّه سجّل، خاصّة في السنوات الأولى من الأزمة، تراجع في استهلاك بعض السلع المستوردة مقارنةً مع فترة ما قبل الأزمة، كما تمّ استبدال بعضها بسلع منتجة محلياً.

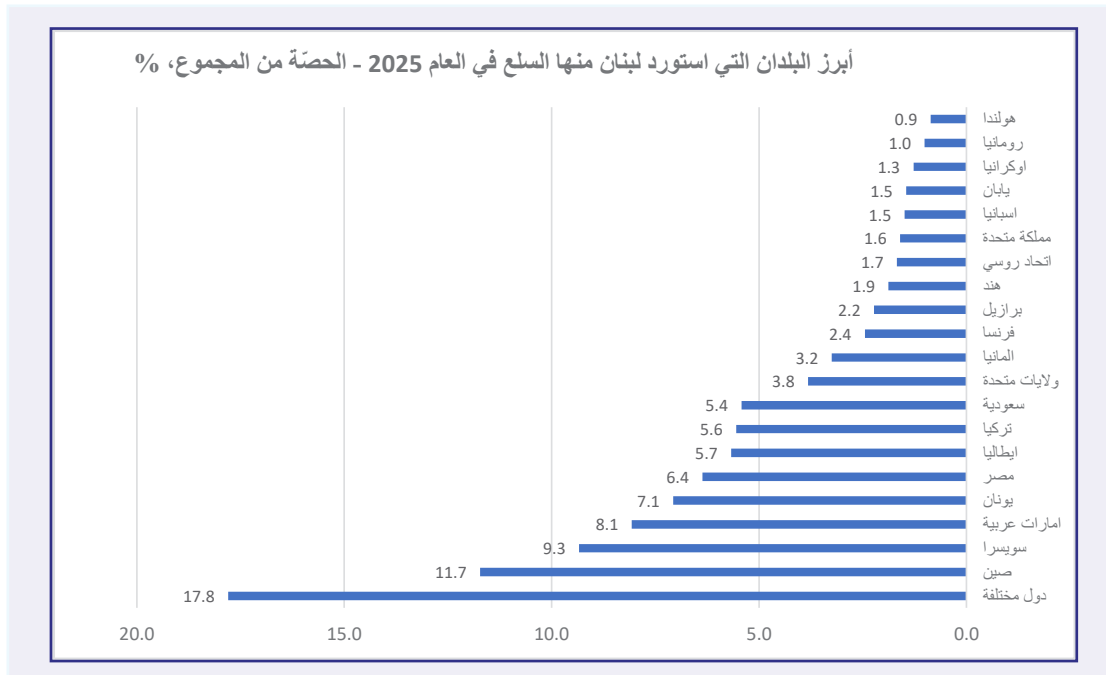
وتجدر الإشارة إلى أنّه منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية في أواخر العام ٢٠١٩ والتراجع الحادّ في الوساطة المالية للمصارف، وشبه غياب عمليات التمويل للاقتصاد في الداخل بشقيّيه العام والخاص

ويبين الرسمان البيانيان التاليان توزيع قيمة الواردات السلعية بحسب أبرز أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠٢٥.

على الموجودات الخارجية للمصارف ومصرف لبنان. وللدلالة على هذا الأمر، فإن الاعتمادات المستندية المفتوحة لتمويل الاستيراد بلغت ٩٠ مليون دولار في العام ٢٠٢٥ و٨٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، بالمقارنة مع ٥,٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٩ و٦,٦ مليارات دولار في العام ٢٠١٨.



المصدر: المركز الآلي الجمري



المصدر: المركز الآلي الجمري

### الصادرات السلعية

مليون دولار) الناتجة بدورها عن الارتفاع الكبير في الأسعار (وليس في الكميات المصدّرة منها)، وشكّلت أكثر من ٧٢٪ من الزيادة الإجمالية في قيمة الصادرات. في الخلاصة، تحسّنت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٥، وارتبط ذلك بارتفاع أسعار السلع المصدّرة من المعادن الثمينة وأيضاً بحصول تحسّن في الطلب عليها.

ولا بدّ من التذكير هنا بتأثير الصادرات السلعية اللبنانية سلباً بمنع دخول المنتجات الزراعية والصناعات الغذائية اللبنانية إلى المملكة العربية السعودية منذ منتصف العام ٢٠٢١ بسبب تهريب مواد ممنوعة في هذه المنتجات. وكانت المملكة تستورد سنوياً من لبنان ما لا يقلّ عن ٢٠٠ مليون دولار من السلع لتصل أحياناً إلى حدود الـ ٤٠٠ مليون، قبل أن يتراجع التصدير إلى السعودية إلى ما دون المليون دولار في كلّ من الأعوام ٢٠٢٢-٢٠٢٥. وفي خطوة طال انتظارها، اتخذت المملكة العربية السعودية في ١٠ حزيران ٢٠٢٦ قراراً برفع الحظر عن السلع اللبنانية، ما سيعطي دفعاً كبيراً لحركة الصادرات السلعية وللقطاعات الإنتاجية الوطنية.

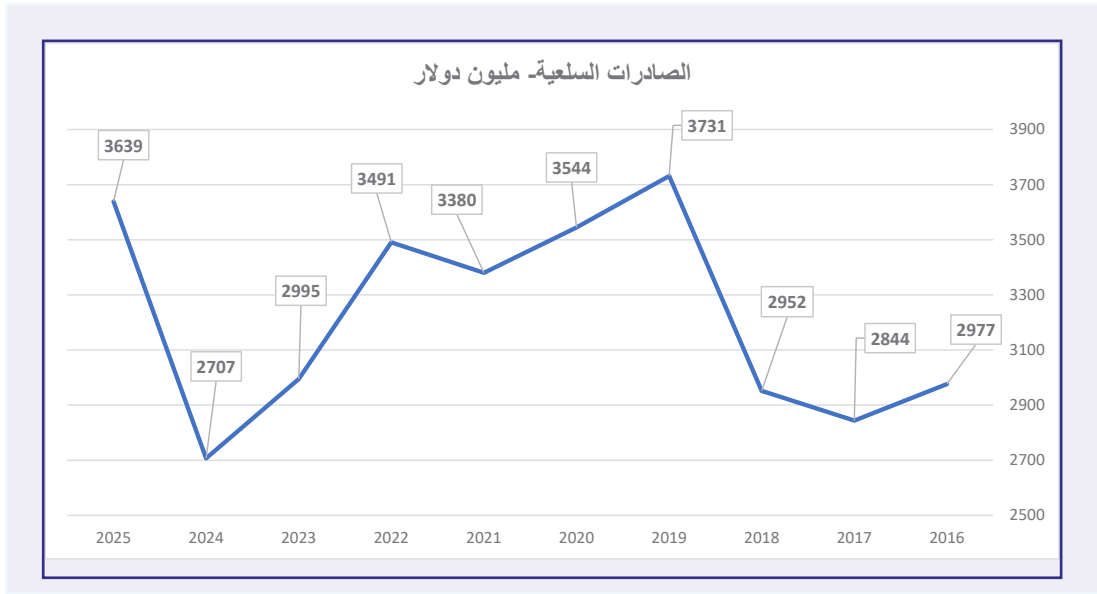
عرفت الصادرات السلعية تحسّناً في العام ٢٠٢٥ بالمقارنة مع العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ حيث كان أداؤها أقلّ من عادي. مع العلم أنّ حركة الصادرات لم تحقّق بعد الأزمة أيّ تطوّر لافت كما توقّعه البعض، خاصّة مع تراجع كلفة العمالة في لبنان، إذ بقيت كلفة الإنتاج مرتفعة لعدّة أسباب أهمّها كلفة الطاقة وسوء نوعية البنى التحتية وكلفة المعاملات الإدارية. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٣٦٣٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٥، بارتفاع نسبته ٣٤,٤٪ مقارنةً مع العام الذي سبق، كما ازدادت الكمّيات المصدّرة بنسبة ٢٣,٢٪.

وعند الدخول في تفاصيل الأرقام، نجد أنّ ارتفاع قيمة الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٥ جاء تحت تأثير عامل الكمّيات المصدّرة أي الطلب الخارجي على السلع اللبنانية، بحيث ازدادت الكمّيات المصدّرة الإجمالية بنسبة ٢٣,٢٪ في العام المذكور، وأيضاً وخاصّة نتيجة الزيادة اللافتة في قيمة الصادرات السلعية من بند الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (+٦٧٥)

### الصادرات السلعية

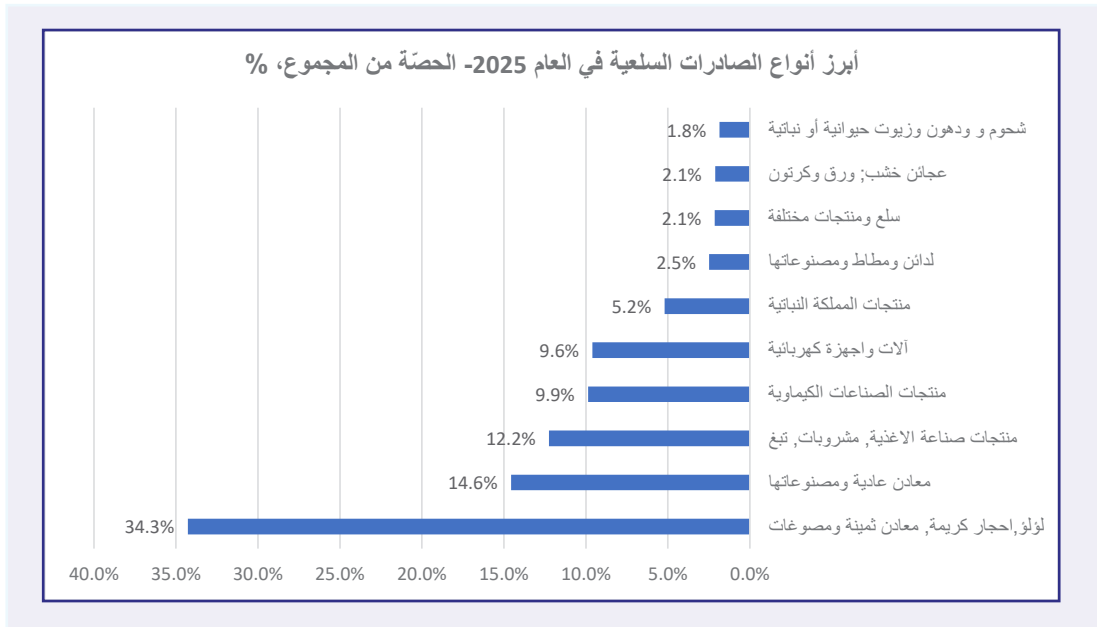
السنوات	القيمة - مليون دولار	نسبة التغيّر - %	الكمّيات - ألف طن	نسبة التغيّر - %
2021	3380	-4,6	1768	-6,4
2022	3491	+3,3	1779	+0,6
2023	2995	-14,2	1658	-6,8
2024	2707	-9,6	1518	-8,4
2025	3639	+34,4	1870	+23,2

المصدر: المركز الآلي الجمري

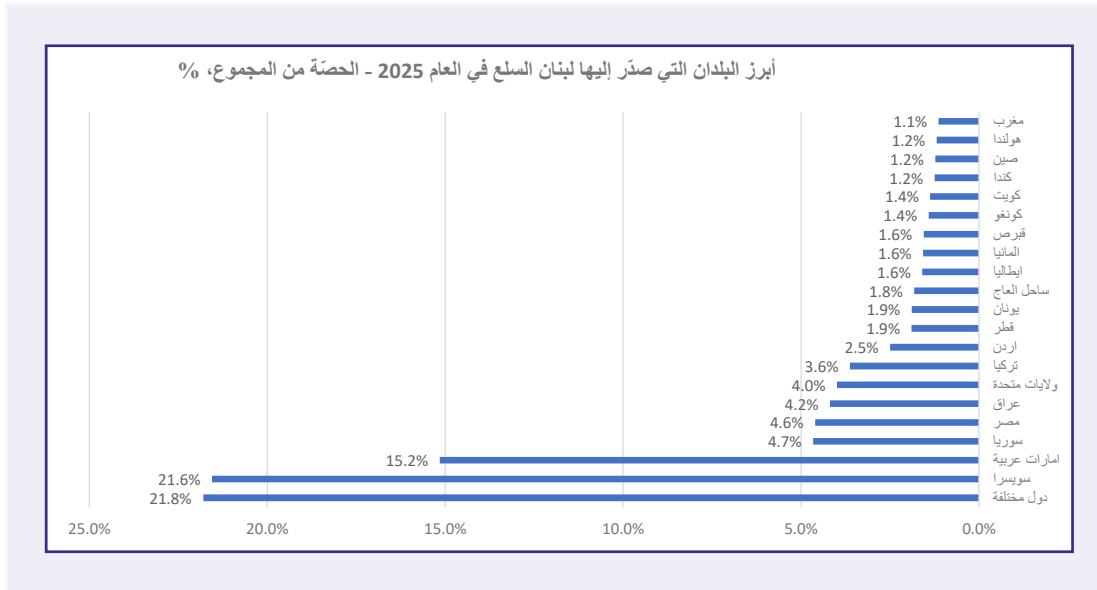


المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويُظهر الرسمان البيانيان التاليان توزع قيمة الصادرات السلعية بحسب أبرز أنواعها وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٥.



المصدر: المركز الآلي الجمركي



المصدر: المركز الآلي الجمركي



### الصادرات الصناعية

في العام ٢٠٢٥، بلغت قيمة الصادرات الصناعية ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٥١٤ مليوناً في العام الذي سبق، أي بارتفاع قيمته ٣٨٦ مليون دولار ونسبته ١٥,٤٪. احتلت المعادن العادية ومصنوعاتها المرتبة الأولى، إذ شكّلت حصتها ٢٠,٧٪ من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية بنسبة ١٩,٣٪، فمنتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ١٧,٦٪. وشكّلت الدول العربية السوق الرئيسية للصادرات الصناعية اللبنانية في العام ٢٠٢٥، مع حصة ٤٠,٤٪ من المجموع، تلتها البلدان الأوروبية بنسبة ١٨,٩٪ فالدول الأفريقية غير العربية بنسبة ١٥,٦٪. من جهة أخرى، ارتفعت قيمة الآلات والمعدات الصناعية المستوردة إلى ١٦٣,٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٥ مقابل ١٣٢ مليوناً في العام ٢٠٢٤، أي بما قيمته ٣١,٩ مليون دولار ونسبته ٢٤,٢٪. تصدّرت الصين لائحة البلدان التي تمّ الاستيراد منها الآلات والمعدات الصناعية في العام ٢٠٢٥ بحصة ٣٤,٣٪، تلتها إيطاليا (١٩,٥٪) ومن ثم ألمانيا (١١,٧٪).

### إنهاء الحظر على التصدير إلى السعودية

في ١١ حزيران ٢٠٢٦، صدر قرار سعودي رسمي يقضي باستئناف استيراد الصادرات اللبنانية إلى المملكة العربية السعودية وإنهاء الحظر الذي كان مفروضاً منذ العام ٢٠٢١. وقد جاء هذا القرار بعد ما وصفته الرياض بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية لتعزيز مؤسسات الدولة وتشديد الرقابة على الصادرات ومنع التهريب. من شأن هذا القرار أن يدعم قطاعات الزراعة والصناعة والتصدير في لبنان، خصوصاً المنتجات الزراعية والغذائية التي كانت تشكل جزءاً مهماً من الصادرات إلى المملكة.

### مؤشر مديري المشتريات PMI في أيار ٢٠٢٦

سجّل مؤشر مديري المشتريات PMI الذي يعدّه بلوم أنفست بنك ٤٩,٧ نقطة في أيار ٢٠٢٦ مقابل ٤٨,٢ نقطة في الشهر الذي سبق، وهو أعلى مستوى للمؤشر خلال

ثلاثة أشهر، لكنه بقي دون مستوى ٥٠ نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش، ما يعني أن نشاط القطاع الخاص لا يزال في حالة انكماش طفيف، وإن كان بوتيرة أضعف من الشهر السابق.

وأظهرت أبرز المؤشرات الفرعية تحسّناً في الطلبات الجديدة الإجمالية لتقترب من الاستقرار، وارتفاعاً في مؤشر طلبات التصدير الجديدة إلى ٤١,٩ نقطة بعد أن كان ٣٠,٠ نقطة في نيسان الماضي، لكنه بقي في منطقة الانكماش. في المقابل، بقيت ثقة الشركات بمستقبل النشاط الاقتصادي عند مستويات ضعيفة، وتراجع التوظيف بوتيرة أسرع خلال شهر أيار ٢٠٢٦.

### مجموعة العمل المالي تبقي لبنان على اللائحة الرمادية

لم يكن قرار إبقاء لبنان في اللائحة الرمادية مفاجئاً، بقدر ما شكل تثبيتاً لمسار لم يكتمل بعد. فبعد نحو عام ونصف عام على تعهد لبنان بمعالجة أوجه القصور في منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لا تزال الجهات الدولية ترى أن ما أنجز لا يكفي لتبرير إخراج لبنان من دائرة «المراقبة المعززة».

في اجتماعها الأخير بين ١٦ و١٩ حزيران ٢٠٢٦، أبقى مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) لبنان ضمن الدول الخاضعة لـ «المراقبة المعززة»، ويعني هذا التصنيف أن الدولة اللبنانية تعاني أوجه قصور استراتيجية في منظومتها الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لكنها التزمت في الوقت عينه خطة عمل لمعالجة هذه الثغرات ضمن مهلة زمنية محددة وتحت رقابة مشددة.

بحسب الملاحظات التي أعادت المجموعة التذكير بها، لم يعد الامتثال مسألة مصرفية تقنية، بقدر ما هو اختبار لفاعلية الدولة التي لا يزال أمامها ١٠ بنود أساسية يتعيّن استكمالها، من بينها تحديث تقييمات المخاطر، وتعزيز آليات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين واسترداد الأصول، ورفع مستوى امتثال المهنيين والأعمال غير المالية، وتحديث معلومات الملكية المستفيدة في الشركات،

مجرد تحديث الأنظمة، بل الانتقال إلى مرحلة إظهار فاعلية القضاء والأجهزة المختصة. فالمجموعة تريد رؤية ملفات تتحرك، وأحكام تصدر، وآليات تعاون تعمل في الوقت المناسب، لأن النصوص وحدها لا تكفي للخروج من اللائحة الرمادية».

في موازاة ذلك، يشكل الاقتصاد النقدي أحد أكبر التحديات أمام أي تقدم سريع في هذا الملف، بعدما توسع التداول النقدي على نحو غير مسبوق إثر الانهيار المصرفي، ما صعب عمليات التتبع والرقابة. أما البند الأكثر حساسية، فيتصل بضرورة اعتماد رقابة مستهدفة على المنظمات غير الهادفة إلى الربح ذي المخاطر المرتفعة.

وزيادة التحقيقات والملاحقات والأحكام في قضايا تبييض الأموال، إلى جانب تشديد تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة ومراقبة المنظمات غير الربحية ذات المخاطر المرتفعة.

الملاحظات الأهم تبقى تلك المتصلة بالقضاء. فالمجموعة تطالب لبنان بإظهار زيادة مستدامة في التحقيقات والملاحقات والأحكام القضائية المتعلقة بجرائم تبييض الأموال، وباستخدام أوسع للمعلومات التي توفرها وحدة الإخبار المالي، فضلا عن تحسين آليات تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين واسترداد الأصول. وتقول المصادر إن «المطلوب من لبنان لم يعد



البالغة ١٦٥ مليون دولار أميركي مع التمني برفع سقف السحب السنوي من ١٠ ملايين دينار كويتي إلى ١٥ مليون دينار.

وكشف السيد حبيب عن الإحصاءات المُعدَّة لغاية ٢٠٢٦/٦/١٩، حيث تم استعمال حوالي ٧٢ مليون دولار لتغطية قروض سكنية لحوالي ١١٠٠ عائلة مستفيدة، توزَّعت على مختلف المحافظات اللبنانية. وقد تنوعت هذه القروض كالآتي:

- ٩٥٧ ملف شراء مفرز بقيمة ٦٧,٠٧٥ مليون دولار أميركي
- ٤٧ ملف بناء بقيمة ٣,٩٢١ ملايين دولار أميركي
- ٣٠ ملف ترميم بقيمة ١,٠٨١ مليون دولار أميركي.

## دفعة إضافية من قرض الصندوق العربي لمصرف الإسكان

أعلن رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب عن تحويل الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي في ١٨ حزيران ٢٠٢٦ الدفعة الخامسة من القرض المخصَّص والبالغة ٢٤ مليوناً و٣٠٨ آلاف دولار إلى مصرف الإسكان. واعتبر حبيب أنه بالإضافة إلى بعدها المالي، تعبَّر هذه الخطوة عن ثقة عميقة ومتجدِّدة من الدول العربية بلبنان ومؤسساته وبقدرته على النهوض برغم الصعوبات وكلِّ ما يمرُّ به البلد من ضغوط اقتصادية ومالية غير مسبوقة. ولفت إلى أنه خلال الأشهر السبعة الماضية، بلغ إجمالي الدفعات التي تسلَّمها مصرف الإسكان من القرض، حوالي ٩٢ مليون دولار أميركي من مجموع قيمة القرض



## ما هو حجم الصناعات الناشئة في الصين؟

مع ذلك، لا يعتمد التأثير الاقتصادي على الحجم فقط، بل أيضاً على سرعة النمو. فرغم أن التصنيع العالي التقنية لا يزال أصغر من العقارات، إلا أنه ينمو بسرعة في الوقت الذي يشهد فيه القطاع العقاري تراجعاً مستمراً. وتوقع غولدمان ساكس أن تتجاوز مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي أثر تراجع مساهمة قطاع العقارات خلال العام المقبل. غير أن مجرد تعويض خسائر قطاع العقارات لن يكون كافياً لتحقيق هدف شي جين بينغ المتمثل في نمو اقتصادي سنوي يتراوح بين 4,5% و5%.

وقد يكون الحل في تبني مفهوم أوسع لـ«القوى الإنتاجية الجديدة». فالمكتب الوطني للإحصاء في الصين يضم ضمن «الاقتصاد الجديد» ليس فقط الصناعات المتقدمة، بل أيضاً نماذج الأعمال الجديدة والتقنيات المطبقة في القطاعات التقليدية. ووفق هذا التعريف، تمثل هذه الأنشطة نحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من حصة العقارات. لذلك ترى سيتي غروب Citigroup أن الاقتصاد الجديد، بمعناه الواسع، قادر على تعويض أثر تراجع العقارات. في الخلاصة، يعتمد مستقبل النمو في الصين ليس فقط على توسع الصناعات الحديثة مثل المركبات الكهربائية والبطاريات، بل أيضاً على انتشار الابتكار في مختلف قطاعات الاقتصاد.

المراجع: The Economist- June 11th 2026.

تحول تركيز الاقتصاد الصيني في عهد شي جين بينغ Xi Jinping من قطاع العقارات إلى التصنيع العالي التقنية وإلى ما يُعرف بـ«القوى الإنتاجية الجديدة». ويكمن السؤال الأساسي في ما إذا كانت هذه الصناعات الناشئة قادرة على تعويض الدور الاقتصادي الذي كان يلعبه قطاع العقارات في مرحلة سابقة.

يُعدّ قياس أثر هذه الصناعات أمراً معقداً بسبب محدودية البيانات واحتمال احتساب بعض الأنشطة أكثر من مرة. واستناداً إلى بيانات العام 2023، قدرت مجموعة روديوم أن الإنفاق على المركبات الكهربائية شكّل نحو 1,1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بقي الطلب المرتبط بالعقارات يمثل أكثر من 16% منه، رغم أزمة العقارات المستمرة. وبعد احتساب القطاعات الثلاثة الجديدة —المركبات الكهربائية، والبطاريات، والطاقة المتجددة— إلى جانب الاستثمارات في القدرات الإنتاجية الجديدة، تبين أنها شكّلت نحو 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023. وعند إضافة استثمارات البنية التحتية للكهرباء والروبوتات والبرمجيات والذكاء الاصطناعي، ترتفع النسبة إلى 5,5% في 2023 و6,3% في 2025.

أمّا تقديرات غولدمان ساكس Goldman Sachs، التي تشمل مجمل التصنيع ذات التقنية العالية مثل الإلكترونيات ومعدات النقل والمنتجات الطبية، فتظهر أن هذا القطاع يمثل نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أنه لا يزال أصغر من قطاع العقارات. كما أنه أقلّ كثافة لناحية العمالة، إذ يوفر وظائف أقلّ مقارنةً بقطاع البناء السكني لكلّ مقدار مماثل من الإنفاق.



## التخوّف من ارتفاع جديد للتضخم

قد يشعر مسؤولو الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ببعض الارتياح عند النظر إلى معدل التضخم التعادلي -Break even Inflation لأجل عشر سنوات الناتج من الفارق الآنف الذكر. يتماشى معدل ٢,٥% تقريباً مع هدف الفدرالي للتضخم، ولا يزيد إلا ببضعة أعشار النقطة المئوية عما كان عليه في بداية هذا العام. لكن ذلك سيكون خطأً. فسوق سندات TIPS لا يبدو هادئاً لأن المستثمرين مطمئنون بشأن التضخم. بل يكشف حدود كفاءة الأسواق المالية وصعوبة استخدام الأسعار وحدها للتنبؤ بالمستقبل.

ويستشهد المقال بما حدث خلال أزمة كورونا في العام ٢٠٢٠، عندما انهارت توقّعات التضخم المستخلصة من سوق TIPS إلى مستويات شديدة الانخفاض، بل أصبحت سلبية على المدى القصير، ما يعني أن الأسواق كانت تتوقّع غياب التضخم تقريباً. لكن بعد أقلّ من عام بقليل، ارتفع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية في أكبر موجة منذ عقود ووصل إلى أكثر من ٩% في العام ٢٠٢٢.

وهذا يوضح أن الأسواق قد تخطى بشدة في تقديراتها، خصوصاً أثناء الأزمات. ويوضح المقال أن سوق TIPS صغير نسبياً وضعيف السيولة ويعاني من ندرة فرص المراجعة، أي أنه لا يستفيد من فروقات الأسعار بالمقارنة بسوق السندات الحكومية العادية. تشكّل الـ TIPS حوالي ٧% من سوق السندات الحكومية الأمريكية، ويحتفظ بها الكثير من المستثمرين المؤسسيين مثل صناديق التقاعد لفترات طويلة ولا يتداولونها كثيراً، ما يقلل من كفاءة التسعير. وحتى المستثمرون الذين يرغبون في استغلال الفروقات السعرية يواجهون صعوبات تقنية ومالية تجعل عملية المراجعة معقدة وغير جذابة.

في المقابل، تؤدي السندات الحكومية العادية دوراً مختلفاً يتجاوز مجرد الاستثمار أو التنبؤ بالتضخم. فهي تُعتبر ملاذاً آمناً أثناء الأزمات المالية، ويُقبل المستثمرون عليها بكثافة عندما تتراجع الأسواق خوفاً من المخاطر. هذا الطلب الكبير يدفع أسعارها للارتفاع ويخفّض عوائدها، ما

تشهد أسواق السندات العالمية اضطرابات حادة، ولكلّ طرف نظرتة الخاصة لما يحدث. فبالنسبة للحكومات، يُعدّ ارتفاع تكاليف الاقتراض أمراً سيئاً بوضوح، إذ ارتفعت عوائد السندات طويلة الأجل في اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا إلى مستويات غير مسبوقه منذ سنوات. ومع ارتفاع هذه العوائد، ترتفع أيضاً معدلات الرهن العقاري، ما يزيد الضغط على الأفراد والشركات. أما بالنسبة لمتداولي السندات، فقد أصبحت الأسواق أكثر نشاطاً وإثارة بعد سنوات طويلة من أسعار الفائدة المتدنية التي جعلت السوق شبه جامدة.

سبب هذا التوتر واضح نسبياً. المستثمرون قلقون منذ سنوات من التضخم المتزايد والعجز الحكومي الضخم، وجاءت الحرب مع إيران لتزيد المخاوف سوءاً عبر زيادة الإنفاق وارتفاع أسعار الطاقة. وتشير استطلاعات المستثمرين إلى أن نسبة كبيرة منهم تعتبر موجة تضخم جديدة أكبر خطر يهدّد الأسواق. ومع ذلك، يتوقّع معظمهم أن يقوم الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة أو تثبيتها خلال العام المقبل، وقد تصرفوا بناءً على هذا التوقّع عبر تقليل حيازاتهم من النقد والسندات وزيادة استثماراتهم في الأسهم.

وسط كل ذلك، يبدو مستغرباً ألا يشهد سوق السندات المرتبطة بالتضخم حركة أكبر. هذه السندات، المعروفة في الولايات المتحدة بـ (Treasury Inflation-Protected Securities) توفر الحماية القصوى ضد التضخم لأن المدفوعات التي تقدّمها ترتفع بالقيمة ذاتها لارتفاع أسعار الاستهلاك. لذلك فإن هذه السندات توفرّ عوائد حقيقية، بخلاف العوائد الاسمية على السندات العادية التي يؤديّ التضخم إلى تأكلها تدريجياً. ويُنظر على نطاق واسع إلى الفرق بين العائد الاسمي والعائد الحقيقي — على سبيل المثال في سندات الخزنة الأمريكية لعشر سنوات — على أنه متوسط معدل التضخم الذي يتوقّعه المستثمرون خلال المدة المتبقية من عمر السندات.

المرجع: الطبعة الالكترونية لمجلة The Economist،  
١٩ أيار ٢٠٢٦. Investors fear another surge in  
inflation- So why aren't more buying inflation-  
protected bonds

يؤدي إلى تقليص الفارق بينها وبين سندات TIPS ويجعل  
مؤشرات التضخم المستخلصة من السوق أقل دقة.  
ويخلص المقال إلى أن سوق السندات المرتبطة بالتضخم  
لا يعكس بالضرورة حقيقة مخاوف المستثمرين من  
التضخم، وأن الأسعار في الأسواق المالية ليست دائماً مؤشراً  
مثالياً على التوقعات الاقتصادية. لذلك، إذا أراد المستثمر  
حماية قدرته الشرائية من التضخم، فقد تكون سندات  
TIPS خياراً جيداً. أما إذا أراد معرفة مدى قلق الأسواق  
من التضخم، فمن الأفضل ألا يعتمد فقط على مؤشرات  
سوق السندات.





جمعية مصارف لبنان  
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية  
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان  
ص.ب. رقم: 976 بيروت - لبنان  
هاتف : +961/01 970500  
الموقع الإلكتروني : [www.abl.org.lb](http://www.abl.org.lb)



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



[abl.org.lb](http://abl.org.lb)

